متطلبات المهام التفاعلية - عند التخطيط - لدى أعضاء المجالس الشعبية المحلية

دراسة ميدانية على عينة من أعضاء بعض المجالس الشعبية المحلية بمحافظة القليوبية

طارق إسماعيل الفحل(*)

ملخص: تشكل الإدارة المحلية إحدى صور تطبيق الديمقراطية في المجتمعات، وخاصة تلك المجتمعات التي تسعى إلى الاعتماد على نظام اللامركزية في الإدارة، ولذلك فإن الدراسة الحالية تستهدف تعرف مدى توافر بعض المتطلبات المرتبطة بالمهام التفاعلية – مثل المشاركة، التفاعل، الإقناع، الاتصال، التنسيق، الاستثارة، التعاون – التي يجب توافرها لدى أعضاء المجالس الشعبية المحلية كأحد الأجهزة المعبرة – بلا شك – عن نظام اللامركزية الإدارية، خاصة إذا ما تم الاستفادة منها كما يجب، وذلك من خلال الإجابة عن عدد من التساؤلات المرتبطة بهذه الدراسة. وارتكزت الدراسة على مجموعة من الإجراءات المنهجية في تحقيق أهدافها، تتمثل في الدراسة الوصفية، ومنهج المسح الاجتماعي بالاعتماد على استمارة لجمع البيانات، طبقت على 3 مستويات من المجالس الشعبية المحلية في محافظة القليوبية خلال شهر إبريل 2009. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي ترتبط بمتطلبات المهام التفاعلية، من أبرزها: أنه يتوافر لدى أعضاء المجالس الشعبية المحلية مستوى متوسط من متطلبات المهام التفاعلية – عند التخطيط – في المجالس الشعبية المحلية لدى أعضائها، ومن تلك المتطلبات (المشاركة – التعاون).

المصطلحات الأساسية: المهام التفاعلية، التخطيط، المجالس الشعبية المحلية.

(*) أستاذ التخطيط الاجتماعي المساعد، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، بنها، مصر.

أولاً – مقدمة:

تعتمد الدول الديمقراطية – شكلاً أو موضوعاً – في ممارساتها على التنظيمات الشعبية التي قد توحي باشتراك المواطنين في إدارة شؤون مجتمعهم، وذلك عن طريق مجالس وتنظيمات تعتمد في الأساس على مجموعة من الأفراد المنتخبين والمفترض فيهم الحرص على العمل العام والمسؤولية المجتمعية، ووضعهم مصلحة المواطن أولوية أولى للعمل داخل المجتمع، ومن هنا فإن هؤلاء الأفراد يجب أن تتوافر لديهم العديد من المهارات والمتطلبات التي تساعدهم في أداء دورهم هذا، ومن هذه المتطلبات مايتصل بالتخطيط للبرامج والمشروعات والأنشطة التي تواجه المواطنين، ولذلك فإن الدراسة الحالية تسعى إلى تعرف مدى توافر متطلبات المهام التفاعلية لدى أعضاء المجالس الشعبية المحلية.

ثانياً – مشكلة البحث وأهميته:

تعتبر الإدارة المحلية وسيلة مهمة لتحقيق الممارسة الديمقراطية الحقيقية؛ حيث إنها إحدى القنوات الأساسية لتحقيق المشاركة الشعبية الفعلية للأهالي؛ فنتيجة لزيادة السكان أصبح من المتعذر مشاركتهم جميعاً في تسيير أمورهم، ولذلك ظهرت الإدارة المحلية وسيلة لتحقيق الديمقراطية من خلال وجود ممثلين عن الأهالي بالإضافة إلى كونها وسيلة للقضاء على المركزية وتحقيق اللامركزية (رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، 1991/1992).

وتعتبر الإدارة المحلية أسلوباً من أساليب اللامركزية الإدارية، ويقصد بها عدم تركيز السلطة، وتوزيعها بين أجهزة الحكم المركزية وهيئات مستقلة، لها الشخصية المعنوية والقانونية، تشارك وتساعد في أداء الدولة لمهامها ومسؤولياتها (علي الحبيبي، 1979: 313–317). واللامركزية الإدارية لا تخول أياً من هذه الهيئات المستقلة أي اختصاص تشريعي أو قضائي، وإنما ينحصر تخويل السلطة في الجانب الإداري وفي نطاق ما يحدده القانون؛ بمعنى أن اللامركزية الإدارية تقوم على توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية، ولها حق التصرف في حدود السلطات والاختصاصات المخولة لها بموجب القانون، ودون الرجوع إلى السلطة المركزية، وإنما للحكومة المركزية سلطة الإشراف والرقابة عليها (عادل أنس، 1994: 398).

وهذا يعني أن الإدارة المحلية طريقة إدارة لا طريقة حكم؛ فهي تختص بنوع واحد من السلطة التي تمارس في الدولة، هي السلطة التنفيذية، ولذلك ليس للإدارة المحلية الحق في ممارسة السلطة التشريعية أو السلطة القضائية أو التدخل في اختصاصات أي منهما، وهي بهذا تختلف عن مفهوم الحكم المحلي (كمال آغا، 1979: 48).

ولقد أدرك المجتمع المصري من الخبرات التنموية أن التنمية المحلية المفروضة من المستوى القومي لا يمكن أن تحقق الأهداف المبتغاة، أو بتعبير متكافئ أن التنمية المحلية النابعة من المحليات المتوافقة مع ظروفها، المسايرة للخط التنموي القومي هي أنسب السبل لتحقيق الأهداف التنموية. وانسجاماً مع هذا الاتجاه فقد اتجه المجتمع المصري نحو البحث عن أنسب التنظيمات المحلية التي يمكن أن يوكل إليها أمر التنمية المحلية وتنظيم مشاركة الجماهير فيها، وقد توصل في الآونة الأخيرة – بعد العديد من التجارب – إلى صيغة المجالس الشعبية المحلية لتحقيق مآربه في انطلاقة تنموية محلية وطنية ملائمة لظروف المجتمع وأوضاعه، وناط المشرع المصري بهذه المجالس الشعبية المحلية مسؤولية تنمية المجتمعات المحلية المصرية في إطار التنمية القومية الشاملة(إبراهيم رجب وآخرون، 1996: 246).

وقد ورد في القانون أن المجالس الشعبية المحلية مسؤولة عن تنمية المجتمعات المحلية تنمية شاملة، أساسها مكونات المجتمع المحلي وإمكاناته، وعليها كشف الفرص الاستثمارية في نطاق كل منها، وحسن توزيع الموارد على الاحتياجات المحلية بحسب أولوياتها الفعلية في خططها المحلية (الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1985: 243).

ويمكن القول إن أهمية المجالس الشعبية المحلية تبرز فيما يأتي (إبراهيم رجب وآخرون، 1996: 265):

1 – تتيح مشاركة أكبر في اتخاذ القرارات على المستويات المحلية.

2 – تتدرج على مستويات مختلفة (المحافظة – المركز – المدينة – الحي – القرية)؛ أي أنها تسهل التحرك الأفقي والرأسي معاً في تدرج منطقي.

3 – تساعد على ابتكار حلول ملائمة لظروف المجتمعات المحلية.

4 – تسهل تعرف مشكلات المجتمعات المحلية واحتياجاتها.

5 – لا تلقي العبء الأكبر على الموارد الوطنية، بل تساعد على استثمار الموارد المحلية المتاحة.

وفي ضوء ذلك يمكن للمجالس المحلية أن تحدد بدقة طبيعة وحجم المشكلات التي تواجهها محلياً وكيفية التعامل معها، وإمكانية صياغة برامج تنموية مستدامة تتجاوز مجرد تقديم الخدمات الاجتماعية فقط؛ أي أن هدف الارتقاء والنهوض بالمجتمع المحلي يكون له الأولوية على أي شيء آخر، يقع أيضاً على عاتق القيادات المحلية دور مهم في صياغة أجندة عامة بالأولويات المطلوب تحقيقها وحشد الجهود والموارد وتعبئتها، وتقديم المقترحات والاستراتيجيات الواجب تطبيقها، على أن تلتزم السلطة المحلية بتحقيق أفضل أداء ممكن، وهي – في سبيلها لذلك – تضع عينها على ما يسمى الاتفاق أو الإجماع العام على برامجها وسياساتها، وعلى تضافر جهود الجميع وتكاتفهم إزاء تحقيق تلك الأهداف.

ولا شك أن المجالس الشعبية المحلية يقع عليها العبء الأكبر في ممارسة دورها تجاه تحقيق التنمية المحلية ورقابتها؛ فهي المسؤولة عن صياغة خطط التنمية المحلية ومتابعتها وتشكيلها، وتوظيف قدرات أعضائها ومهاراتهم في التفاوض باسم مناطقهم المحلية، والتوصل إلى اتفاق ورضاء سياسي بدرجة ما حول ضرورة التوسع في برامج التنمية لتلك المناطق ومشروعاتها، مع ضرورة حث الجماهير على دعم المجالس المحلية والوقوف وراءها، وتعزيز ذلك من خلال خوفهم على مصالحهم المحلية ومشاركتهم في إعداد السياسات والخطط المحلية وتنفيذها.

كما أن عليها (المجالس المحلية) مسؤوليات تناط بها حول تحديد احتياجات الناس وحصر أولوياتهم ورسم الخطط وعرضها على القيادات الشعبية المحلية، باعتبارها تقع موقع القلب من الحكم المحلي الحديث، للبت واستصدار القرارات المناسبة بشأنها، وامتلاك القوة اللازمة لإشاعة مناخ سياسي واقتصادي وبيئي واجتماعي مناسب لتنمية مناطقها وتطويرها، بما في ذلك صلاحيتها في اتخاذ القرارات (أحمد ناجي، 2004: 104–106 بتصرف).

والمجالس الشعبية المحلية – باعتبارها أحد الأجهزة المجتمعية – تضم في

عضويتها قيادات ممثلة عن سكان الوحدة المحلية، ينتخبون انتخاباً مباشراً من قبل سكان المجتمع المحلي، ويتولون مسؤوليات مجتمعهم المحلي بأنفسهم، وفق برامج عملية ومتابعة تنفيذها والتنسيق بينها، بما يكفل التعاون ويدفع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعهم المحلي.

والمجالس الشعبية المحلية – على مستوياتها المختلفة – لها دور أساسي في التخطيط للتنمية المحلية، ولعل من أهم العوامل التي أدت إلى أن يناط بها مسؤولية التخطيط ما يلي:

1 – إن لكل مجتمع محلي احتياجاته ومشكلاته المتميزة التي قد لا تستطيع الخطط العامة للدولة أن تواجهها في نظام أولوياتها ومطالبها المتشعبة؛ لذلك يأتي الجهد الأهلي من خلال المجالس الشعبية المحلية للتصدي لهذه الاحتياجات وتلك المشكلات بما لديها من إمكانات وطاقات ووسائل حتى تسد النقص في نصيبها من مشروعات الخطة.

2 – إن السلطة المحلية – عندما تشارك في وضع الخطة القومية وفي تنفيذها – تشعر بأنها أكثر تضامناً مع السلطات المركزية ومع الأهالي في إنجاح هذه البرامج؛ مما ينمي الشعور بالمصير المشترك، وهو الشعور الذي لا بد منه لتدعيم الوحدة الوطنية.

3 – إن الجهود التي تبذلها السلطات المركزية في سبيل التنمية يمكن أن تلامس الحقيقة إذا ما أسهم الأهالي على المستوى المحلي في اتخاذ القرارات المهمة؛ إذ يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار حاجات الأهالي ومصالحهم، وتنفذ بما يلائم ظروف المجتمع.

4 – إن كل خطة مركزية موضوعة على المستوى المركزي لا يعلم بها المواطن ولم يشارك بها يشعر بأنها مفروضة عليه وربما لا يرتبط بها.

5 – إن التنمية المحلية النابعة من المحليات (بحسب التجارب) يتقبلها الجمهور ويدعمها ويناصرها ويستغلها لمصلحته بخلاف المشروعات التي أعطيت له أو فرضت عليه.

لكل هذه الأسباب كان من الضروري أن يوكل أمر التخطيط إلى السلطات المحلية في إطار الخطة القومية للتنمية، ولقد فطن المشرع المصري لأهمية هذا الأمر، لذا أوكل للمجالس الشعبية المحلية – على السنوات المختلفة – مسؤولية

التخطيط على النحو التالي: (على مستوى المحافظة، المدينة، المركز، القرية) (إبراهيم رجب وآخرون، 1996: 266–267).

وتأخذ الدول النامية بنظام التخطيط لاقتناعها بأنه المنهج الضروري لتحقيق تنمية سريعة، وهذه الضرورة توجبها طبيعة العصر الذي أصبح يطلق عليه عصر العلم وعصر التخطيط، كما توجبها ظروف الدول النامية؛ حيث يعتبر التخطيط العلمي الأسلوب الوحيد الذي يضمن تخليصها من مشكلاتها التي ترسبت وتراكمت عبر السنين، والتي أصبحت تتمثل في خصائص البلاد النامية ذاتها(سيد حسانين، 1986: 368).

ومن هنا أصبح التخطيط حقيقة واقعة في كل المجتمعات على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث يأخذ أشكالاً تطبيقية تختلف باختلاف الإيديولوجية السائدة؛ فقد يكون جزئياً أو قطاعياً أو مؤقتاً أو شاملاً، ولذلك أصبح التخطيط هو الوسيلة المنظمة والمستمرة لتحقيق أهداف المجتمع وغاياته.

والسؤال حول التخطيط في الآونة الأخيرة لم يعد أيقوم التخطيط أم لا يقوم ؟ بل السؤال أصبح عن الصورة التي ينبغي أن يقوم عليها التخطيط، حيث أصبح وجود التخطيط وقيامه حقيقة واقعة لا تقبل المناقشة (مديحة مصطفى، ماهر أبو المعاطي، 1988: 7).

ومن هنا فإن الدراسة الحالية تحاول تعرف مستوى توافر متطلبات المهام التفاعلية عند التخطيط لدى أعضاء المجالس الشعبية المحلية من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

أ – ما مستوى توافر متطلبات المشاركة من جانب أعضاء المجلس الشعبي المحلي عند التخطيط داخل المجلس الشعبي المحلي، في تعاملهم مع المواطنين.

ب – ما مستوى توافر متطلبات التفاعل من جانب أعضاء المجلس الشعبي المحلي عند التخطيط داخل المجلس الشعبي المحلي، في تعاملهم مع المواطنين.

ج – ما مستوى توافر متطلبات الإقناع من جانب أعضاء المجلس الشعبي المحلي عند التخطيط داخل المجلس الشعبي المحلي، في تعاملهم مع المواطنين.

د – ما مستوى توافر متطلبات الاتصال من جانب أعضاء المجلس الشعبي المحلي عند التخطيط داخل المجلس الشعبي المحلي، في تعاملهم مع المواطنين.

هـ – ما مستوى توافر متطلبات التنسيق من جانب أعضاء المجلس الشعبي المحلي عند التخطيط داخل المجلس الشعبي المحلي، في تعاملهم مع المواطنين.

و – ما مستوى توافر متطلبات الاستثارة من جانب أعضاء المجلس الشعبي المحلي عند التخطيط داخل المجلس الشعبي المحلي، في تعاملهم مع المواطنين.

ز – ما مستوى توافر متطلبات التعاون من جانب أعضاء المجلس الشعبي المحلي عند التخطيط داخل المجلس الشعبي المحلي، في تعاملهم مع المواطنين.

ثالثاً – أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

أ – تعرف مستوى توافر متطلبات المشاركة من جانب أعضاء المجلس الشعبي المحلي عند التخطيط داخل المجلس الشعبي المحلي، في تعاملهم مع المواطنين.

ب – تعرف مستوى توافر متطلبات التفاعل من جانب أعضاء المجلس الشعبي المحلي عند التخطيط داخل المجلس الشعبي المحلي، في تعاملهم مع المواطنين.

ج – تعرف مستوى توافر متطلبات الإقناع من جانب أعضاء المجلس الشعبي المحلي عند التخطيط داخل المجلس الشعبي المحلي، في تعاملهم مع المواطنين.

د – تعرف مستوى توافر متطلبات الاتصال من جانب أعضاء المجلس الشعبي المحلي عند التخطيط داخل المجلس الشعبي المحلي، في تعاملهم مع المواطنين.

هـ – تعرف مستوى توافر متطلبات التنسيق من جانب أعضاء المجلس الشعبي المحلي عند التخطيط داخل المجلس الشعبي المحلي، في تعاملهم مع المواطنين.

و – تعرف مستوى توافر متطلبات الاستثارة من جانب أعضاء المجلس الشعبي المحلي عند التخطيط داخل المجلس الشعبي المحلي، في تعاملهم مع المواطنين.

ز – تعرف مستوى توافر متطلبات التعاون من جانب أعضاء المجلس الشعبي المحلي عند التخطيط داخل المجلس الشعبي المحلي، في تعاملهم مع المواطنين.

رابعاً – الإجراءات المنهجية للدراسة:

نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية، وذلك لتحديد مستوى توافر متطلبات المهام التفاعلية لدى أعضاء المجالس الشعبية المحلية في المجال المكاني للدراسة.

المنهج المستخدم:

تستخدم الدراسة الحالية منهج المسح الاجتماعي بهدف حصر وتحديد مستوى توافر متطلبات المهام التفاعلية لدى أعضاء المجالس الشعبية المحلية في المجال المكاني للدراسة، ويعتبر هذا المنهج الأكثر ملاءمة لموضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها.

أداة الدراسة:

قام الباحث بإعداد استمارة تعكس مستوى توافر متطلبات المهام التفاعلية لدى أعضاء المجالس الشعبية المحلية في المجال المكاني للدراسة، وتتكون الاستمارة من (60) عبارة، تتضمن ستة أبعاد (متطلبات) رئيسة تغطي المهام التفاعلية (انظر ملحق 1).

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

اعتمد الباحث على مجموعة من الأساليب الإحصائية التي يرى أنها تتفق وأهداف الدراسة الحالية مستعيناً بالبرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (spss). (انظر ملحق 2).

خامساً – مفاهيم الدراسة:

1 – متطلبات المهام التفاعلية:

يشير معجم وبستر إلى مصطلح المتطلب على أنه الشيء الذي يشترط توافره أو يحتاج إليه، أو هو شرط مطلوب (Webster Dictionary,1991, p1071).

في حين يحدده معجم أكسفورد على أنه شيء يستلزم وجوده أو هو شرط يجب توافره والإذعان له، أو هو الشيء الذي نقرر أهمية وجوده ونؤكده، وهو بذلك شرط لتحقيق نتائج معينة (Oxford Dictionary, 1993, p732).

ويرى أحمد زكي بدوي أن المتطلبات هي المؤهلات العقلية والاستعدادات البدنية المطلوبة في الشخص الذي سيوكل إليه وظيفة ما(أحمد بدوي، 1998: 355).

ويرى إسماعيل مصطفى المتطلبات بأنها مجموعة الصفات والخصائص والعناصر التي تتجمع وتتآلف وتتوافر معاً في الأفراد وفق ظروف مختلفة، وتعد بمنزلة محددات السلوك الظاهري، كما تمثل ركائز ثابتة في تكوين الشخصية (إسماعيل مصطفى، 2000: 675).

كما يقصد بالمهام التفاعلية: العلاقات المتبادلة بين متخذ القرار والآخرين من الناس (Robert Perlman & Arnold Guerin, 1972, pp.59-60)، ولذا فهي تتضمن تسهيل عمليات الاتصال بين الأفراد والجماعات والأجهزة والتنظيمات المعنية بالمشكلة، أو المشكلات المطلوب التخطيط لمواجهتها واتخاذ قرارات تخطيطية مناسبة لحلها، وتبادل وجهات النظر بين جميع الأطراف المعنية بالعملية التخطيطية، ثم توحيد التفاعل والحوار المنظم بين مختلف الأطراف للوصول إلى قرارات تخطيطية مناسبة (إبراهيم عصام الدين، 1981: 96).

ويمكننا تحديد متطلبات المهام التفاعلية إجرائياً في هذه الدراسة بأنها:

مجموعة الاستراتيجيات المهنية الواجب استخدامها من جانب أعضاء المجلس الشعبي المحلي عند تعاملهم مع المواطنين، حتى يمكنهم أداء المهام التفاعلية عند التخطيط داخل المجالس الشعبية المحلية، وهي تتمثل في الآتي:

أ – المشاركة:

حيث يجب أن يقوم عضو المجلس الشعبي المحلي بالعمل على إشراك المواطنين أنفسهم في حل مشكلاتهم من خلال تدعيم مشاركتهم في كل من:

1- تقدير الموقف والتخطيط لمواجهة المشكلات.

2- جمع المعلومات والبيانات حول المشكلات.

3- الاستخدام الأمثل للموارد.

4- تصميم البرامج والمشروعات.

5- التنفيذ.

6- التقويم.

ب – التفاعل:

حيث يتيح عضو المجلس الشعبي المحلي الفرصة للمواطنين والمسؤولين لتبادل وجهات النظر حول المشكلات والموضوعات التي يتم التخطيط لها.

ج – الإقناع:

حيث يتيح عضو المجلس الشعبي المحلي توفير المعلومات وشرح الجوانب الإيجابية في موضوع ما (حل ما) يتعلق بالمشكلات التي يتم التخطيط لها.

د – الاتصال:

حيث يقوم عضو المجلس الشعبي المحلي بتسهيل الاتصال بين أفراد المجتمع (المواطنين) ومتخذي القرار لتبادل مدعمات وجهة نظر كل منهم، وكذلك بين الهيئات الأهلية والحكومية.

هـ – التنسيق:

حيث يقوم عضو المجلس الشعبي المحلي بالتنسيق بين جهود المواطنين والهيئات (الحكومية – الأهلية) للإسهام في صنع القرارات.

و – الاستثارة:

حيث يقوم عضو المجلس الشعبي المحلي بالعمل على استثارة أهالي المجتمع، وتحويل المشكلة التي يواجهونها من مجال عدم الإحساس إلى مجال الإدراك والوعي التام بها، وتجميع جهودهم لحلها.

ز – التعاون:

حيث يقوم عضو المجلس الشعبي المحلي بتهيئة فرص التعاون بين أهالي المجتمع بشكل عام، وقادته والخبراء المتخصصين في العملية التخطيطية، وكذلك بين الجهود الأهلية والجهود الحكومية من أجل مواجهة المشكلات التي يعانيها المواطنون.

2 – مفهوم المجالس الشعبية المحلية:

يحمل القانون المجالس الشعبية المحلية مسؤولية التخطيط لبرامج التنمية المحلية وتنفيذها ورقابتها ومتابعتها، باعتبار أن التنمية المحلية يجب أن تكون نابعة من الأهالي أفراد وجماعات وقيادات، على أساس من الشعور بالمسؤولية لإشباع احتياجات أفراد المجتمع (رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، 1992: 324).

كما تعرف موسوعة الحكم المحلي المجالس المحلية بأنها تمثل إرادة المجتمعات المحلية في ترجمة نظام الحكم، وتضطلع بمسؤوليات وصلاحيات تقريرية ورقابية في إطار اختصاصاتها على المستوى المحلي(موسوعة الحكم المحلي، 1977: 12).

ويمكننا تحديد مفهوم المجالس الشعبية المحلية في هذه الدراسة إجرائياً بأنه:

ذلك التنظيم الشعبي المحلي الذي يعبر عن الوحدة التابع لها (مستوى المحافظة – مستوى المركز – مستوى المدينة – مستوى القرية) وفق أحكام وشروط القانون رقم 43 لسنة 1979 وتعديلاته الخاصة بنظام الإدارة المحلية، على أن تختص تلك المجالس الشعبية المحلية بالآتي (قانون رقم 43، 1979، مادة 12– 41– 57– 68):

1 – إقرار مشروع الخطة ومشروع الموازنة ومتابعة تنفيذها وإقرار مشروع الحساب الختامي.

2 – تحديد وإقرار خطة المشاركة الشعبية بالجهود والإمكانيات الذاتية ومتابعة تنفيذها.

3 – اقتراح إنشاء مختلف الخدمات.

4 – الموافقة على القواعد العامة التي تنظم المرافق العامة المحلية.

5 – إقرار القواعد لتنظيم تعامل أجهزة الوحدة المحلية مع الجماهير.

6 – اقتراح خطة تنمية الحي اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً.

وتشكل المجالس الشعبية المحلية التي يتعامل معها في هذه الدراسة وفقاً لنصوص القانون على النحو الآتي:

أ – المجلس الشعبي المحلي للمركز (قانون رقم 43، 1979، مادة 39–40):

يشكل في كل مركز مجلس شعبي محلي، تمثل فيه المدينة عاصمة المركز بعشرة أعضاء، على أن يكون أحدهم بالانتخاب الفردي، وتمثل المدينة التي تضم أكثر من قسم إداري باثني عشر عضواً، على أن يكون أحدهم بالانتخاب الفردي، مع مراعاة تمثيل جميع الأقسام الإدارية المكونة للمدينة، وتمثل باقي الوحدات في نطاق المركز بثمانية أعضاء عن كل وحدة، على أن يكون أحدهم بالانتخاب الفردي، وينتخب المجلس الشعبي من بين أعضائه – في أول اجتماع لدور انعقاده العادي

ولمدة هذا الدور – رئيساً ووكيلاً له، على أن يكون أحدهما – على الأقل – من العمال أو الفلاحين.

ب – المجلس الشعبي المحلي للمدن (قانون رقم 43، 1979، مادة 47–48):

يشكل في كل مدينة مجلس شعبي محلي، يمثل فيه كل قسم إداري باثني عشر عضواً، على أن يكون أحدهم بالانتخاب الفردي، ويكون تمثيل المدينة ذات القسم الواحد بعشرين عضواً، على أن يكون أحدهم بالانتخاب الفردي، وينتخب المجلس الشعبي من بين أعضائه – في أول اجتماع لدور انعقاده العادي ولمدة هذا الدور – رئيساً ووكيلاً له، على أن يكون أحدهما – على الأقل – من العمال أو الفلاحين.

ج – المجلس الشعبي المحلي للقرية (قانون رقم 43، 1979، مادة 66–67):

يشكل في كل قرية مجلس شعبي محلي من عشرين عضواً على أن يكون أحدهم بالانتخاب الفردي، وينتخب المجلس الشعبي من بين أعضائه – في أول اجتماع لدور انعقاده العادي ولمدة هذا الدور – رئيساً ووكيلاً له، على أن يكون أحدهما – على الأقل – من العمال أو الفلاحين.

سادساً – الدراسات السابقة و أدبيات الدراسة:

1 – الدراسات السابقة:

ومما يدعم أهمية التخطيط – سواء الاتجاه التحليلي أو الاتجاه التفاعلي – داخل المجالس الشعبية المحلية ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة التي نعرض منها ما يأتي:

– دراسة Darwin (1984):

اهتمت الدراسة بدور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، وقد حددت الدراسة معوقات المشاركة في عدم مراعاة المشروعات المحلية للاحتياجات الفعلية للمواطنين، وعدم مراعاة قيم سكان المجتمع المحلي وعاداتهم عند التخطيط للمشروعات، وعدم الاهتمام بإشراك الأهالي في تحديد الخدمات المطلوبة.

الموقف من الدراسة: تركز هذه الدراسة على أهمية المشاركة من جانب المواطنين، في حين تهتم الدراسة الحالية بدور أعضاء المجالس الشعبية المحلية في تدعيم مشاركة المواطنين.

– دراسة نصر خليل (1990):

أشارت هذه الدراسة إلى ضعف مشاركة المواطنين في مختلف مراحل مشروعات التنمية المحلية وبرامجها، مع انخفاض وعي بعض القيادات الشعبية المحلية عن حقيقة دورها في تشجيع المواطنين واستثارتهم للمساهمة في مشروعات التنمية المحلية.

الموقف من الدراسة: تركز هذه الدراسة على أهمية الاستثارة من جانب أعضاء المجلس الشعبي المحلي، في حين تهتم الدراسة الحالية بجميع المتطلبات التفاعلية.

– دراسة طلعت السروجي، محمد زكي (1991):

توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الشخصية والاجتماعية للأعضاء وتعاونهم معاً، وطالبت بضرورة تنمية مهارات الاتصال بالجماهير لدى هذه القيادات.

الموقف من الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على الاهتمام بمهارة الاتصال بالمواطنين من جانب أعضاء المجلس الشعبي المحلي، في حين تناولت الدراسة الحالية جميع المتطلبات التفاعلية.

– دراسة أحمد عيسى الجمل (1993):

أظهرت هذه الدراسة أن الخبرات التي يجب توافرها في عضو المجلس الشعبي المحلي من ضمنها القدرة على تكوين علاقات طيبة مع الجماهير، والقدرة على اقتراح المشروعات، ومناقشة القرارات الموضوعية، والاتصال بالمجتمع وتحديد احتياجاته، وتعرف نوعيه المشكلات الملحة التي تواجه المجتمع، واستخدام طرق تعرف مشكلات المجتمع.

الموقف من الدراسة: تناولت هذه الدراسة جانب العلاقات الواجب توافرها لدى عضو المجلس الشعبي المحلي كأحد العوامل المؤدية للتفاعل الجيد، في حين اهتمت الدراسة الحالية بجميع المتطلبات التفاعلية.

– دراسة ماهر أبو المعاطي (1993):

تناولت هذه الدراسة تقدير الاحتياجات المجتمعية والتخطيط لإشباعها من وجهة نظر أعضاء المجلس الشعبي المحلي؛ وذلك لتعرف دورهم في ذلك، والصعوبات التي تواجههم، كما استهدفت الدراسة التوصل إلى مؤشرات تخطيطية تفيد في زيادة كفاءة أعضاء المجلس الشعبي المحلي في تقدير أولوية إشباع

الاحتياجات المجتمعية، وانتهت الدراسة الميدانية إلى عدم تعاون المواطنين مع أعضاء المجلس الشعبي المحلي في تعرف الاحتياجات المجتمعية.

الموقف من الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على الجهد المبذول من جانب المواطنين نحو التعاون مع أعضاء المجلس الشعبي المحلي، في حين تتناول الدراسة الحالية متطلب التعاون من خلال الجهد المبذول من جانب الأعضاء وليس المواطنين.

- دراسة السيد محمد محمد (1994):

أوضحت هذه الدراسة أن هناك قصوراً في دور التنظيمات الشعبية والتنفيذية في استقطاب المواطنين وحثهم على المشاركة الفعالة في أعمال هذه التنظيمات ومشروعاتها، كما أن السلبية واللامبالاة في العلاقة بين تلك التنظيمات والمواطنين مرجعها إلى عدم وجود وعي حقيقي لدى قيادات تلك المنظمات بضرورة مشاركة المواطنين.

الموقف من الدراسة: تركز هذه الدراسة على متطلب المشاركة، في حين تهتم الدراسة الحالية بجميع المتطلبات التفاعلية.

- دراسة Mackay (1996):

اهتمت الدراسة بدور القيادات الشعبية المحلية في دعم المشاركة في مشروعات التنمية المحلية وبرامجها، وبصفة خاصة في المجتمعات الريفية، وتوصلت إلى أن هناك علاقة إيجابية بين دور القيادات في الأنشطة التنموية واستثارة المواطنين وتشجيعهم على المشاركة بمختلف الصور في برامج التنمية المحلية.

الموقف من الدراسة: تناولت هذه الدراسة متطلب الاستثارة، في حين تهتم الدراسة الحالية بجميع المتطلبات التفاعلية.

- دراسة نصر عمران (1999):

أوضحت هذه الدراسة ضرورة دعم مشاركة القيادات المحلية في الجمعيات والمنظمات الأهلية في المجتمع المحلي؛ مما يؤدي إلى توسيع دائرة مشاركتهم في الأنشطة الاجتماعية والصحية والتعليمية والاقتصادية والبيئية في المجتمع المحلي. وتنمية المعارف المتعلقة بطرق الاتصال وأساليبه سواء بسكان المجتمع، أو

الاتصال بالقيادات التنفيذية، أو الاتصال بالمؤسسات والهيئات والمنظمات المجتمعية، وتنمية المهارات للقيادات المحلية، التي تشمل المهارة في دراسة المشكلات المحلية، تحديد الاحتياجات، الاتصال بمنظمات المجتمع، الاتصال بالأهالي، التقويم.

الموقف من الدراسة: ركزت هذه الدراسة على متطلب الاتصال، في حين اهتمت الدراسة الحالية بجميع المتطلبات التفاعلية.

– دراسة محمد حمزاوي (2000):

اهتمت تلك الدراسة بإدارة تنمية المجتمعات المحلية المتخلفة من منظور التخطيط القومي والمحلي، وانتهت إلى العديد من النتائج، من أهمها ضرورة عقد دورات تدريبية لأعضاء الأجهزة المحلية الشعبية والتنفيذية، والعناية بالمهام التحليلية والتفاعلية للتخطيط على مستوى المجالس الشعبية، واستمرار تدعيم الشراكة الفعلية بين متخذ القرار ورؤساء المصالح التنفيذية، وتنمية كفاءة القدرات المحلية إدارياً وتخطيطياً ومالياً.

الموقف من الدراسة: أكدت هذه الدراسة أهمية توافر المهام التحليلية والتفاعلية لدى أعضاء المجلس الشعبي المحلي، ولكن بشكل إجمالي دون ما تفصيلات، في حين تعمقت الدراسة الحالية في دراسة الموضوع بشكل أكبر.

– دراسة يوسف موسى يوسف (2002):

أظهرت هذه الدراسة أن من أهم المعوقات التي تحول دون أداء المجالس الشعبية المحلية لدورها في الترتيب الأول ضعف التنسيق والتكامل بين القيادات الشعبية والأجهزة التنفيذية، مع نقص المهارات والخبرات والمعلومات والمعارف الخاصة والعامة للقيادات الشعبية.

الموقف من الدراسة: ركزت هذه الدراسة على متطلب التنسيق، في حين تناولت الدراسة الحالية التنسيق كأحد متطلبات المهام التفاعلية الواجب توافرها لدى أعضاء المجلس الشعبي المحلي.

– دراسة عبد العزيز غنيم (2003):

أوضحت هذه الدراسة ضرورة تهيئة أعضاء المجلس الشعبي المحلي للمشاركة القائمة على الشعور بالمسؤولية بدافع من الرغبة الحقيقية لمقابلة

الاحتياجات المجتمعية وتحديد أولوياتها، وضرورة مساعدة أعضاء المجلس الشعبي المحلي على التفاعل مع المشاركين في العملية التخطيطية؛ وذلك للوصول إلى مقترحات وآراء جديدة ومفيدة، وأهمية تدعيم التعاون بين المجلس الشعبي المحلي وأجهزة التخطيط بالمحافظة، لما في ذلك من أهمية للأعضاء في الوقوف على أسلوب عمل هذه الأجهزة ثم الاستفادة منها.

الموقف من الدراسة: ركزت هذه الدراسة على متطلبي التعاون والتفاعل، في حين تهتم الدراسة الحالية بجميع المتطلبات التفاعلية عند التخطيط.

– دراسة أحمد ناجي (2004):

خرجت هذه الدراسة بإطار تصوري مقترح لتنمية المشاركة وتنشيطها على المستوى المحلي، وكان من أهم الأسس التي قام عليها هذا الإطار ضرورة الاهتمام ببعض المهارات التي لابد أن يتحلى بها المشاركون بالمجالس الشعبية المحلية وتسهم في تحقيق مشاركة مجتمعية فعالة، ومن أهم هذه المهارات:

– المهارة في تفهم حاجات الناس في المجتمعات المحلية وأولوياتهم ومشكلاتهم وطموحاتهم.

– المهارة في الاتصال والتواصل مع مختلف فئات المجتمع.

– المهارة في الإصغاء لهموم المواطنين ومشكلاتهم.

ومن الأدوار المقترحة لأعضاء المجلس الشعبي المحلي ومسؤوليه ما يأتي:

– التنسيق بين المجلس والقيادات الشعبية والسياسية.

– تحسين مهارة الإصغاء لمطالب المواطنين ومشكلاتهم.

الموقف من الدراسة: ركزت هذه الدراسة على ضرورة الاتصال والتنسيق من جانب الأعضاء مع المواطنين، في حين تهتم الدراسة الحالية بجميع متطلبات المهام التفاعلية.

– دراسة هبة عبد اللطيف (2006):

خلصت هذه الدراسة إلى أن تحقيق جودة أداء المرأة بالمجالس الشعبية المحلية يتطلب التعاون مع المواطنين لتلبية احتياجاتهم، وضرورة توفير وسائل الاتصال المناسبة بين الأعضاء والمواطنين، كذلك أهمية إصغاء الأعضاء لمطالب المواطنين ومشكلاتهم، وضرورة إتاحة الفرصة للاتصال بالمؤسسات الأخرى للحصول على الخدمة.

الموقف من الدراسة: ركزت هذه الدراسة على متطلب الاتصال فقط، في حين تتعامل الدراسة الحالية مع الاتصال ضمن باقي متطلبات المهام التفاعلية.

– دراسة منى عطية خزام (2008):

أوضحت هذه الدراسة أن من معوقات أداء المجلس الشعبي المحلي لدوره ما يتصل بالمجتمع الذي يوجد فيه المجلس الشعبي ذاته، مثل ضعف مشاركة المواطنين في المجتمع وانتشار القيم الثقافية السلبية.

الموقف من الدراسة: اهتمت هذه الدراسة بمتطلب المشاركة من جانب المواطنين، في حين تهتم الدراسة الحالية بدور أعضاء المجلس الشعبي المحلي فيما يتعلق بجميع المتطلبات التفاعلية، بما فيها متطلب المشاركة.

2 – المتصل التحليلي التفاعلي:

إن معظم الموضوعات التي تناولت خطط الرعاية الاجتماعية تقوم بوصف وتحليل لعملية التخطيط من وجهتي نظر؛ تتمثل الأولى في النظر إلى التخطيط كعملية فنية منهجية يقوم بها متخصصون وخبراء تستند إلى المنهج العلمي والمعارف العلمية للوصول إلى أنسب حل عن طريق قرارات الخطة. أما وجهة النظر الثانية فتتمثل في النظر إلى التخطيط كعملية اجتماعية سياسية تتيح مشاركة المعنيين من سكان المجتمع للوصول إلى قرارات الخطة (Gilbert & Specht, 1977, pp.72-77).

وتدور معظم مناقشات ممارسة التخطيط ونظرياته حول الفكرتين باعتبارهما ممثلتين للنماذج المثالية في التخطيط، وهما تعبران في الواقع عن الدور المزدوج الذي يمارسه المخطط في عملية التخطيط، الذي يراوح نشاطه بين العمل المتخصص كخبير ومحلل وبين المستحث المثير للمشاركة الاجتماعية في صنع القرارات التي تعبر عن أهداف المجتمع (محروس خليفة، 1989: 122).

فمن جانب إذا حللنا المظاهر الفنية والمنهجية للعملية التخطيطية فسوف نكتشف أنها تتضمن قيام المخطط بمهام ومسؤوليات تحليلية، تشمل جمع البيانات والمعلومات عن الواقع، وتحديد عدد المشكلات المطلوب التخطيط لمواجهتها وتحليل أبعاد هذه المشكلات وصياغتها، وتحديد البدائل الممكنة والآثار المترتبة عليها، واختيار أهم البدائل في ضوء مجموعة من المعايير والأولويات حتى يتم التوصل إلى تحديد الأغراض والغايات التي تسعى الخطة إلى تحقيقها، ثم تصميم

البرامج والمشروعات، وأخيراً تقييم البرامج والمشروعات للوقوف على الآثار والنتائج التي ترتبت على تنفيذ الخطة في ضوء تحليل التكلفة التي حسبت للبرامج والمشروعات والفوائد التي نتجت عنها، ومدى اتفاق تلك الموارد مع الأهداف التي تبناها مشروع الخطة (محروس خليفة، 1992: 197).

وعلى الجانب الآخر نجد أنه عند تحليل المظاهر الاجتماعية والسياسية لعملية التخطيط فسوف نلاحظ اهتمامها بالمهام والأنشطة التي تستند إلى التفاعل الذي يتم بين المخطط "جهاز التخطيط" وسكان المجتمع وقياداته وتنظيماته؛ حيث يهتم المخطط ببناء جهاز أو نظام تخطيطي يدعمه بنظم اتصال تتيح فرص المناقشة والحوار وتبادل وجهات النظر بين مختلف الأفراد والجماعات والتنظيمات المعنية بالمشكلة أو بالمشكلات المطلوب التخطيط لمواجهتها، وتوجيه التفاعل والحوار المنظم بين هذه الأطراف وصولاً إلى قرارات تخطيطية مناسبة تعبر عن اهتمامات السكان وأهدافهم (عبد العزيز مختار، 1985: 14).

ركائز الاتجاه التفاعلي العلاجي الفردي:

هناك عدة أسس ومحكات تحدد طبيعة الاتجاه التفاعلي العلاجي الفردي في التخطيط، وهذه الأسس والمحكات يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1 – التخطيط المحلي يساعد على مراعاة الاختلافات والظروف التي تميز كل مجتمع محلي على حدة عند التخطيط لتنميته اجتماعياً واقتصادياً، وهذا يؤدي إلى أن تتلاءم برامج التنمية ومشروعاتها مع ظروف الواقع المحلي، وإن مواجهة المشكلات المجتمعية وحلها يعتبران – بالدرجة الأولى – مسؤولية المواطنين أصحاب المشكلة أنفسهم.

2 – التخطيط التفاعلي العلاجي الفردي يهتم بالتخطيط الجزئي التدريجي المرحلي لمواجهة المشكلات وحلها، والتخطيط لقطاعات النشاط على أساس أن التخطيط لكل قطاع يجب أن يتمايز عن التخطيط لقطاعات النشاط الأخرى.

3 – إن التخطيط لتنمية المجتمع يجب أن يتوافر له أقصى قدر ممكن من اللامركزية والمرونة وحرية الحركة وتشجيع المحليات وتدعيمها، ولذلك يجب أن يتوافر نظام حكم محلي قوي مستقر كأساس وشرط ضروري لنجاح التخطيط الاجتماعي من وجهة نظر الاتجاه التفاعلي العلاجي الفردي.

4 – يتعاظم الاهتمام بالعملية التخطيطية ذاتها وأسلوب مواجهة المشكلات

وحلها بطريقة تساعد على إكساب أفراد المجتمع صفة الاستقلالية والاعتماد على النفس واكتساب الخبرات والمهارات التخطيطية التي تمكنهم من مواجهة وحل مشكلاتهم بأنفسهم، سواء بالنسبة إلى المشكلات القائمة بالفعل أو بالنسبة إلى المشكلات التي قد تحدث مستقبلاً.

5 – يستعان بالتخطيط في حالات الطوارئ وعند الضرورة خصوصاً إذا واجهت النظام الأسري مشكلات تهدد تركيبه البنائي أو وظائفه، أو إذا واجهت النظام الاقتصادي مشكلات تهدده بالتصدع أو الانهيار.

6 – يتعاظم دور المواطنين أصحاب المشكلة، ويشاركون مشاركة إيجابية فعالة في جهود مواجهة مشكلاتهم وحلها بأنفسهم معتمدين أساساً على إمكاناتهم ومواردهم الذاتية.

7 – يستهدف التخطيط التفاعلي العلاجي الفردي إحداث تغييرات اجتماعية مرغوبة يقتنع الغالبية العظمى من أفراد المجتمع بضرورة إحداثها لإشباع حاجاتهم ومواجهة مشكلاتهم وحلها.

8 – يرتكز التخطيط التفاعلي العلاجي الفردي على ضرورة قيام نظام اقتصاد حر، يحكم مساواة قانون العرض والطلب، ويكون تدخل الدولة في أضيق الحدود.

9 – يطبق التخطيط التفاعلي العلاجي الفردي في الدول الرأسمالية ودول غرب أوروبا والمجتمعات التي تطلق على نفسها دول العالم الحر.

10 – يرى الاتجاه التفاعلي العلاجي الفردي أن التخطيط قد يتعارض مع مفهوم الحرية الفردية والقيم الإنسانية للديمقراطية إذا كان يعني تدخل الدولة في صياغة شكل وأسلوب الحياة التي يعيش في ظلها أفراد المجتمع، وأن الحلول الذاتية والمساعدة الذاتية هما أفضل أساليب مواجهة المشكلات وحلها وأعمقها أثراً في إحداث التغيير الاجتماعي المرغوب.

11 – إن التخطيط التفاعلي العلاجي الفردي عملية سياسية اجتماعية تستهدف الارتقاء بأسلوب حياة الإنسان.

12 – إن بناء الإنسان الفرد وتغييره وتنميته يؤدي – بالضرورة – إلى بناء المجتمع وتغييره وتنميته ككل، وإن مصلحة الإنسان الفرد إذا ما تحققت فإن ذلك يعني ضمناً تحقيق مصلحة المجتمع كله.

13 – التخطيط التفاعلي العلاجي الفردي يعطي اهتماماً للبرامج والمشروعات ذات الطابع العلاجي الفردي أكثر من البرامج والمشروعات ذات الطابع التنموي الوقائي(سامية فهمي وآخرون، 1985: 106–108).

– الاستراتيجيات التي يستخدمها المخطط الاجتماعي في الاتجاه التفاعلي العلاجي الفردي (استراتيجيات التضامن) (عبد العزيز مختار، 1991: 159–163. بتصرف):

1 – المشاركة Participation:

وهي تعتمد على مشاركة الناس أنفسهم في حل مشكلتهم، على أساس أنهم يكونون أقدر على ذلك، وذلك بمشاركتهم في وضع البرامج والمشروعات وتنفيذها وتقويمها أيضاً، وفي هذه المشاركة تحقيق للديمقراطية والتفاعل. والمشاركة الفعالة تساعد على تعديل اتجاهاتهم وتنمية شخصياتهم، ومن ثم اكتساب القدرة على مواجهة مشكلاتهم المستقبلية وحلها، وتدعيم المشاركة الشعبية الواعية في كل خطوات التخطيط ومراحله، وذلك بتحديد دور كل فرد في المجتمع ومساهمة المنظمات السياسية والشعبية في ذلك.

2 – التفاعل Interaction:

تستخدم عندما يهتم المخطط بالتفاعل وسيلة لإتاحة الفرص لتبادل وجهات النظر في الموضوعات المختلفة. وتفاعل الأفراد معاً يساعد على نمو قدرات الأفراد المشتركين، ويشجع المخطط الاجتماعي التفاعل بين المشتركين في العملية التخطيطية.

3 – الإقناع Convention:

وذلك لمساعدة الآخرين على الاقتناع بفكرة أو رأي معين، أو لمساعدة الآخرين على الوصول إلى مرحلة يقرون هم بأنفسهم اقتناعهم بأن هذا الرأي هو الرأي الأصلح، وذلك عندما تلقى الخبرة والرأي السليم المقاومة من المشتركين في العملية التخطيطية، وهنا يمارس المخطط إقناعهم بسلامة هذا الرأي.

4 – الاتصال Communication:

وتستخدم حينما يكون من الأهمية تسهيل اتصال جماعات معينة من أفراد المجتمع بمتخذي القرار لشرح وجهات نظرهم لهم، كما تستخدم لتدعيم الاتصال بين الهيئات الحكومية والأهلية وتنسيق جهودها لتحقيق الأهداف، أو لتدعيم الاتصال بين الأفراد

والجماعات، أو بين المشتركين في عملية التخطيط ومتخذي القرار، أو بين أصحاب الحاجات والجهات المشبعة لها، وسهولة الاتصال تساعد على تجاوب الأفراد مع التغييرات الحادثة، واتصال الأهالي بالخبراء والمتخصصين في التخطيط.

5 – التنسيق Coordination:

يستخدم التنسيق بين جهود الأفراد والجماعات والجهود الحكومية المبذولة للمساهمة في صنع القرارات، وذلك حتى لا تتعارض هذه الجهود، ومن ثم يسهل تحقيق الأهداف دون تعارض بينها، وبالتنسيق أيضاً تقرب وجهات النظر المختلفة، وتسود روح التعاون في الخدمات ويمنع التكرار والازدواج والتضارب.

6 – الاستثارة Stimulation:

يستخدم المخطط الاجتماعي هذه الاستراتيجية في العمل على استثارة أهالي المجتمع وتحويل هذه المشكلة من مجال عدم الإحساس بها والوعي بها إلى مجال الإحساس والإدراك التام بها، وتجميع جهودهم وحثها على مواجهة هذه المشكلة، وإيجاد الرغبة من ثم في العمل المشترك لمواجهتها وحلها عن طريق مساهمتهم ومشاركتهم الفعالة، ويستخدم المخطط الاجتماعي معرفته وخبراته وقدراته لاستثارة الأهالي لاتخاذ القرارات السليمة ومن ثم مواجهة مشكلاتهم وإشباعهم احتياجاتهم، وذلك عن طريق إحداث التغيير.

7 – التعاون Co-operation:

تستخدم هذه الاستراتيجية لتهيئة فرص التعاون بين أهالي المجتمع وقادته الممثلين له والخبراء والمتخصصين في العملية التخطيطية، ولتحقيق أحسن استخدام ممكن للموارد والإمكانات المتاحة، وتحقيق التعاون بين الجهود الأهلية والحكومية، من خلال المشاركة الفعالة في جميع عمليات التخطيط. وبالتعاون يمكن الوصول إلى قرارات موضوعية سليمة، ويمتد التعاون إلى الجهود الأهلية والحكومية وأجهزتهما على المستويات المحلية والقومية، وكذلك الفنيين والمخططين وسكان المجتمع لضمان نجاح الخطة في تحقيق أهدافها.

وإن المتصل التحليلي التفاعلي الذي يجمع بين المهام التفاعلية والمهام التحليلية قد أعطى انطلاقة كبرى للتخطيط الاجتماعي على مستوى التنظير، وهذا المتصل يعطي مرونة في التطبيق، ويزيد من كفاءة المخطط في العملية التخطيطية، ويمكن تطبيق المتصل في جميع المجتمعات؛ لأنه يحوي نماذج متدرجة من المهام التحليلية إلى المهام

التفاعلية، كما أنه عند التطبيق العملي ليس هناك اتجاه مؤسسي مطلق أو اتجاه تفاعلي مطلق، ولكن هناك خليطاً من الاتجاهين، يحدد أسلوب تدخلنا المهني بحسب طبيعة المواقف الاجتماعية التي نخطط لها (عبد العزيز مختار، 1991: 31).

وعلى هذا، فمن اللازم هنا تأكيد أن أي نشاط تخطيطي لابد أن يتضمن الاتجاهين التحليلي والتفاعلي معاً، ولكن نسبة الاعتماد على كل منهما تختلف طبقاً لطبيعة النظام السائد في المجتمع (اشتراكي- رأسمالي)، وكذلك وفقاً لمستوى التخطيط داخل المؤسسة التي يمارس فيها (مستوى قومي- مستوى إقليمي- مستوى محلي). وذلك يعني أن بعض الأنشطة التخطيطية تركز على الاتجاه التحليلي دون ما إهمال للاتجاه التفاعلي، في حين أن هناك العديد من الأنشطة التخطيطية التي تركز على الاتجاه التفاعلي دون ما إهمال للاتجاه التحليلي.

سابعاً – الدراسة الميدانية:

– العينة :

طبقت هذه الدراسة على السادة أعضاء المجالس الشعبية المحلية بالمجال المكاني بمستوياته الثلاثة على النحو التالي:

أ – عينة من أعضاء المجلس الشعبي المحلي لقرية طحلة، عددهم 18عضواً من إجمالي 20عضواً.

ب – عينة من أعضاء المجلس الشعبي المحلي لمدينة بنها، عددهم 19 عضواً من إجمالي 24 عضواً.

ج – عينة من أعضاء المجلس الشعبي المحلي لمركز بنها، عددهم 60 عضواً من إجمالي 92 عضواً.

ليكون إجمالي مفردات العينة (97) مفردة.

مع العلم أن الباحث قام بتوزيع أداة جمع البيانات على جميع الأعضاء في المجالس الثلاثة إلا أنه لم يرد الأداة سوى هؤلاء الأعضاء.

– مجال الدراسة :

أ – المجال المكاني – يتنوع المجال المكاني للدراسة على ثلاثة مستويات على النحو التالي:

أ – المجلس الشعبي المحلي لقرية طحلة – مركز بنها – محافظة القليوبية.

ب – المجلس الشعبي المحلي لمدينة بنها – محافظة القليوبية.

ج – المجلس الشعبي المحلي لمركز بنها – محافظة القليوبية.

ب – المجال الزماني – جمعت البيانات الخاصة بهذه الدراسة في الفترة من 1–15 / 11 / 2008.

– نتائج الدراسة الميدانية

جدول (1)
دلالة الفروق بين متوسطات درجات النوع – محل الإقامة – العضوية في الجمعيات الأهلية لمفردات عينة الدراسة فيما يتصل بمستوى توافر متطلبات المهام التفاعلية

المعيار المحك	النوع			محل الإقامة			العضوية في الجمعيات الأهلية		
	T	Sig	الدلالة	T	Sig	الدلالة	T	Sig	الدلالة
المشاركة	0,256	0,79	غير دال	1,495	0,138	غير دال	0,380–	0,705	غير دال
التفاعل	1,519	0,132	غير دال	1,24–	0,218	غير دال	0,068–	0,946	غير دال
الإقناع	1,718	0,08	غير دال	1,45–	0,153	غير دال	0,718	0,475	غير دال
الاتصال	0,552	0,582	غير دال	1,85	0,07	غير دال	1,397	0,166	غير دال
التنسيق	0,713	0,478	غير دال	0,396	0,693	غير دال	0,677	0,500	غير دال
الاستثارة	0,742–	0,460	غير دال	2,31	0,03	دال	0,428–	0,669	غير دال
التعاون	0,639–	0,525	غير دال	2,325	0,02	دال	1,711–	0,09	غير دال
الإجمالي	0,586	0,559	غير دال	1,85	0,07	غير دال	0,233–	0,816	غير دال

يوضح جدول (1) دلالة الفروق بين متوسطات درجات: النوع، محل الإقامة، العضوية في الجمعيات الأهلية لمفردات عينة الدراسة فيما يتصل بمستوى توافر متطلبات المهام التفاعلية، وقد استخدم الباحث اختبار T-TEST في الحصول على النتائج التي عرضت في الجدول، ومن ذلك يتضح:

– أن عامل النوع لمفردات عينة الدراسة لا يؤثر إطلاقاً على متطلبات المهام التفاعلية لدى أعضاء المجلس الشعبي المحلي (المجال البشري للدراسة)، وذلك يعني

أن الذكور والإناث من مفردات عينة الدراسة لديهم مستوى من متطلبات المهام التفاعلية لا يتوقف أو يتأثر بكون المفردة ذكراً أو أنثى. وقد يعني ذلك أن الفروق بين الإناث والذكور داخل المجالس الشعبية المحلية تكاد تكون غير ملحوظة فيما يتصل بمتطلبات المهام التفاعلية، وهذا قد يرجع إلى تقارب المستوى في الوعي التخطيطي وفي ممارسة مهام التخطيط في المجالس الشعبية المحلية بين الذكور والإناث.

– أنه لا توجد فروق ذات دلالة بين محل الإقامة في الريف والإقامة في الحضر فيما يتصل بجميع متطلبات المهام التفاعلية، ماعدا الاستثارة والتعاون كمتطلبين من متطلبات المهام التفاعلية عند التخطيط لدى أعضاء المجلس الشعبي المحلي، وذلك يعني أن محل الإقامة لعضو المجلس الشعبي المحلي لا يؤثر في مستوى توافر متطلبات المهام التفاعلية (المشاركة – التفاعل – الإقناع – الاتصال – التنسيق)، في حين أن هناك فروقاً ذات دلالة بين متوسطات درجات مفردات عينة الدراسة فيما يتعلق بكل من (الاستثارة– التعاون) كمتطلبين من متطلبات المهام التفاعلية. وقد يرجع ذلك إلى أن موضوعات المشاركة والتفاعل والإقناع والاتصال والتنسيق جميعها تحتاج إلى مهارات وقدرات فردية، قد لا تتأثر بشكل كبير بالمجتمع المحيط بالفرد، في حين أن الاستثارة والتعاون كمتطلبين يحتاجان إلى درجة عالية من العلاقات الاجتماعية بأفراد المجتمع، ومعرفة بمفردات المجتمع المحيط ومكوناته، وهو ما يتوافر – بشكل أساسي – في الريف أكثر منه في الحضر، حيث تتسم العلاقات في الريف بالتداخل بين الأفراد؛ مما يعطي أعضاء المجلس الشعبي المحلي في الريف إمكانية جيدة للقيام باستثارة المواطنين وحثهم على التعاون في مواجهة مشكلاتهم.

– أنه لا توجد فروق ذات دلالة بين متوسطات درجات العضوية في الجمعيات الأهلية (عضو– غير عضو) لمفردات عينة الدراسة فيما يتصل بمتطلبات المهام التفاعلية، مما يعني أن متطلبات المهام التفاعلية لدى أعضاء المجلس الشعبي المحلي (المجال المكاني للدراسة) لا تتأثر بكون أعضاء المجالس الشعبية المحلية أعضاء في الجمعيات الأهلية أو كونهم غير أعضاء؛ أي أن التحاق أعضاء المجالس الشعبية المحلية بالجمعيات المحلية لا يؤثر بأي شكل على مستوى توافر متطلبات المهام التفاعلية عند التخطيط داخل المجالس الشعبية المحلية، وكذلك فإن عضوية الجمعيات الأهلية لا تضيف جديداً لأعضاء المجالس الشعبية المحلية عن باقي أعضاء تلك المجالس الشعبية المحلية ممن هم ليسوا أعضاء بالجمعيات الأهلية.

جدول (2)
دلالة نتائج تحليل التباين المتعدد بين بعض البيانات الأولية فيما يتصل بمتطلبات المهام التفاعلية

المحك / المعيار		F	SIG	الدلالة
السن	المشاركة	2,44	0,098	غير دال
	التفاعل	0,542	0,585	غير دال
	الإقناع	0,293	0,747	غير دال
	الاتصال	1,815	0,174	غير دال
	التنسيق	0,004	0,996	غير دال
	الاستثارة	0,786	0,461	غير دال
	التعاون	2,275	0,114	غير دال
	الإجمالي	**0,965**	**0,389**	**غير دال**
الحالة التعليمية	المشاركة	1,344	0,268	غير دال
	التفاعل	0,184	0,946	غير دال
	الإقناع	0,595	0,668	غير دال
	الاتصال	1,357	0,263	غير دال
	التنسيق	0,622	0,649	غير دال
	الاستثارة	1,859	0,134	غير دال
	التعاون	1,903	0,126	غير دال
	الإجمالي	**1,435**	**0,238**	**غير دال**
جهة العمل	المشاركة	0,510	0,604	غير دال
	التفاعل	0,751	0,478	غير دال
	الإقناع	0,008	0,992	غير دال
	الاتصال	0,226	0,798	غير دال
	التنسيق	0,103	0,902	غير دال

تابع/ جدول (2)
دلالة نتائج تحليل التباين المتعدد بين بعض البيانات الأولية فيما يتصل بمتطلبات المهام التفاعلية

المحك / المعيار		F	SIG	الدلالة
	الاستثارة	1,1019	0,369	غير دال
	التعاون	0,644	0,530	غير دال
	الإجمالي	**0,908**	**0,410**	**غير دال**
مستوى المجلس	المشاركة	5,336	0,025	دال
	التفاعل	2,513	0,125	غير دال
	الإقناع	0,217	0,643	غير دال
	الاتصال	0,058	0,811	غير دال
	التنسيق	1,509	0,225	غير دال
	الاستثارة	2,121	0,152	غير دال
	التعاون	0,278	0,601	غير دال
	الإجمالي	**0,095**	**0,759**	**غير دال**
عدد مرات العضوية بالمجلس	المشاركة	5,46	0,003	دال
	التفاعل	0,861	0,468	غير دال
	الإقناع	0,906	0,445	غير دال
	الاتصال	1,228	0,310	غير دال
	التنسيق	0,173	0,914	غير دال
	الاستثارة	2,002	0,127	غير دال
	التعاون	2,320	0,088	دال
	الإجمالي	**4,020**	**0,013**	**دال**
الانتماء الحزبي	المشاركة	1,149	0,289	غير دال
	التفاعل	1,486	0,229	غير دال

تابع/ جدول (2)
دلالة نتائج تحليل التباين المتعدد بين بعض البيانات الأولية فيما يتصل بمتطلبات المهام التفاعلية

المحك / المعيار		F	SIG	الدلالة
	الإقناع	0,083	0,775	غير دال
	الاتصال	1,787	0,188	غير دال
	التنسيق	0,469	0,497	غير دال
	الاستثارة	0,222	0,640	غير دال
	التعاون	0,883	0,352	غير دال
	الإجمالي	**0,386**	**0,538**	**غير دال**

يبين جدول (2) دلالة نتائج تحليل التباين المتعدد بين متوسطات درجات بعض البيانات الأولية لمفردات عينة الدراسة فيما يتصل بمتطلبات المهام التفاعلية، واستخدم الباحث اختبار تحليل التباين المتعدد MANOVA في الحصول على النتائج التي عرضها الجدول، ومن ذلك يتضح ما يأتي:

أ – فيما يتعلق بمتغير السن:

لا توجد فروق ذات دلالة بين متوسطات درجات السن (أقل من 40/ من 41–60/ أكثر من 60) لمفردات عينة الدراسة فيما يتصل بمتطلبات المهام التفاعلية؛ مما يعني أن متغير السن لا يؤثر على مستوى توافر متطلبات المهام التفاعلية لدى أعضاء المجالس الشعبية المحلية (المجال البشري للدراسة).

ب – فيما يتعلق بمتغير الحالة التعليمية:

لا توجد فروق ذات دلالة بين متوسطات درجات الحالة التعليمية (يقرأ ويكتب/ أقل من المتوسط/ مؤهل متوسط/ مؤهل عال/ ما بعد الجامعي) لمفردات عينة الدراسة فيما يتصل بمتطلبات المهام التفاعلية؛ مما يعني أن متغير الحالة التعليمية لا يؤثر على مستوى توافر متطلبات المهام التفاعلية لدى أعضاء المجالس الشعبية المحلية (المجال البشري للدراسة).

ج – فيما يتصل بمتغير جهة العمل:

لا توجد فروق ذات دلالة بين متوسطات درجات جهة العمل (حكومي/قطاع خاص/أعمال حرة/بالمعاش) لمفردات عينة الدراسة فيما يتصل بمتطلبات المهام التفاعلية؛ مما يعني أن متغير جهة العمل لا يؤثر على مستوى توافر متطلبات المهام التفاعلية لدى أعضاء المجالس الشعبية المحلية (المجال البشري للدراسة).

د – فيما يتصل بمتغير مستوى المجلس:

لا توجد فروق ذات دلالة بين متوسطات درجات مستوى المجلس (القرية/ المركز/ المدينة) لمفردات عينة الدراسة فيما يتصل بمتطلبات المهام التفاعلية ما عدا المشاركة؛ مما يعني أن متغير مستوى المجلس لا يؤثر على مستوى توافر متطلبات المهام التفاعلية لدى أعضاء المجالس الشعبية المحلية (المجال البشري للدراسة).

في حين أن هناك فروقاً ذات دلالة بين متوسطات درجات متغير مستوى المجلس (القرية/ المركز/ المدينة) فيما يتصل بالمشاركة كأحد متطلبات المهام التفاعلية لأعضاء المجالس الشعبية المحلية؛ مما يعني أن المشاركة تتأثر بشكل واضح بمستوى المجلس الذي يكون العضو ملتحقاً به، وقد يرجع ذلك إلى الاختلاف الواضح بين المجتمعات المحلية المحيطة بكل من هذه المجالس الشعبية المحلية (المجال المكاني للدراسة)؛ فنجد المجتمع الريفي تختلف خصائصه وخصائص سكانه عن المجتمع الحضري أو عن مجتمع المدينة.

هـ – فيما يتصل بمتغير عدد مرات العضوية بالمجلس:

لا توجد فروق ذات دلالة بين متوسطات درجات عدد مرات العضوية (أول مرة/ ثاني مرة/ ثالث مرة/ أكثر من ذلك) لمفردات عينة الدراسة فيما يتصل بمتطلبات المهام التفاعلية ما عدا المشاركة والتعاون؛ مما يعني أن متغير عدد مرات العضوية لا يؤثر على مستوى توافر متطلبات المهام التفاعلية لدى أعضاء المجالس الشعبية المحلية (المجال البشري للدراسة).

في حين أن هناك فروقاً ذات دلالة بين متوسطات درجات متغير عدد مرات العضوية (أول مرة/ ثاني مرة/ ثالث مرة/ أكثر من ذلك) فيما يتصل بكل من المشاركة والتعاون كمتطلبين من متطلبات المهام التفاعلية لأعضاء المجالس الشعبية المحلية؛ مما يعني أن المشاركة والتعاون يتأثر كل منهما بشكل واضح

بعدد مرات العضوية لأعضاء المجلس الشعبي المحلي، وقد يرجع ذلك إلى احتياج متطلبي المشاركة والتعاون إلى خبرات تعمل على بناء العلاقات مع المواطنين وتوجيهها، تلك الخبرات التي تتكون وتنمو من خلال الالتحاق لأكثر من مرة بالمجالس الشعبية المحلية(المجال المكاني للدراسة).

و – فيما يرتبط بمتغير الانتماء الحزبي:

لا توجد فروق ذات دلالة بين متوسطات درجات الانتماء الحزبي (حزب وطني/ حزب معارض/ مستقل) لمفردات عينة الدراسة فيما يتصل بمتطلبات المهام التفاعلية؛ مما يعني أن متغير الانتماء الحزبي لا يؤثر على مستوى توافر متطلبات المهام التفاعلية لدى أعضاء المجالس الشعبية المحلية (المجال البشري للدراسة).

جدول (3)
المصفوفة الارتباطية

المحك / المعيار	المشاركة		التفاعل		الإقناع		الاتصال		التنسيق		الاستثارة		التعاون		الإجمالي	
	الارتباط	الدلالة	الارتباط	الدلالة	الارتباط	الدلالة	الارتباط	الدلالة	الارتباط	الدلالة	الارتباط	الدلالة	الارتباط	الدلالة	الارتباط	الدلالة
المشاركة	–	–														
التفاعل	0,08–	غير دال	–	–												
الإقناع	0,018	غير دال	0,08	غير دال	–	–										
الاتصال	0,22	دال	0,37	دال	0,102	غير دال	–	–								
التنسيق	0,06	غير دال	0,359	دال	0,277	دال	0,29	دال	–	–						
الاستثارة	0,276	دال	0,239	دال	0,175	غير دال	0,395	دال	0,451	دال	–	–				
التعاون	0,261	دال	0,175	غير دال	0,143	غير دال	0,319	دال	0,435	دال	0,643	دال	–	–		
الإجمالي	**0,762**	**دال**	**0,0323**	**دال**	**0,28**	**دال**	**0,546**	**دال**	**0,530**	**دال**	**0,684**	**دال**	**0,654**	**دال**	–	–

يوضح جدول (3) دلالة ارتباط متطلبات المهام التفاعلية بعضها ببعض، وقد استخدم الباحث اختبار المصفوفة الارتباطية MATREX في الحصول على النتائج التي عرضها هذا الجدول، ومن ذلك يتضح:

أ – بالنسبة إلى المشاركة:

يتضح أن هناك ارتباطاً دالاً بين متطلبات المشاركة والاتصال والاستثارة والتعاون، وقد يرجع ذلك إلى أن تلك المتطلبات تحتاج إلى سمات خاصة في كل من عضو المجلس الشعبي المحلي والمواطنين، في حين لا يوجد ارتباط دال بين كل من متطلبات المشاركة والتفاعل والتنسيق والإقناع، وقد يرجع ذلك إلى أن التفاعل والتنسيق والإقناع تحتاج إلى مهارات خاصة جداً لدى عضو المجلس الشعبي المحلي في الأساس، بغض النظر عن شخصية المواطنين.

ب – بالنسبة إلى التفاعل:

يتضح أن هناك ارتباطاً دالاً بين متطلبات التفاعل والاتصال والتنسيق والاستثارة؛ مما يعني أن توافر التفاعل لدى أعضاء المجلس الشعبي المحلي (المجال البشري للدراسة) يرتبط ويتأثر بمستوى توافر كل من الاتصال والتنسيق والاستثارة، كما يتضح أنه لا يوجد ارتباط دال بين متطلبات التفاعل والإقناع والتعاون؛ مما يعني أن مستوى توافر التفاعل كأحد متطلبات المهام التفاعلية لدى أعضاء المجلس الشعبي المحلي (المجال البشري للدراسة) لا يتأثر بمستوى توافر كل من الإقناع والتعاون.

ج – بالنسبة إلى الإقناع:

يظهر لنا أن هناك ارتباطاً بين متطلبي الإقناع والتنسيق؛ مما يعني أن مستوى توافر الإقناع لدى أعضاء المجلس الشعبي المحلي (المجال البشري للدراسة) يرتبط ويتأثر بمستوى توافر التنسيق، كما يظهر أنه لا يوجد ارتباط دال بين متطلب الإقناع وكل من الاتصال والاستثارة والتعاون؛ مما يعني أن مستوى توافر الإقناع كأحد متطلبات المهام التفاعلية لدى أعضاء المجلس الشعبي المحلي (المجال البشري للدراسة) لا يتأثر بمستوى توافر كل من الاتصال والاستثارة والتعاون.

د – بالنسبة إلى الاتصال:

يتضح لنا أن هناك ارتباطاً دالاً بين متطلبات الاتصال والتنسيق والاستثارة والتعاون؛ مما يعني أن مستوى توافر الاتصال لدى أعضاء المجلس الشعبي

المحلي (المجال البشري للدراسة) يرتبط ويتأثر بمستوى توافر التنسيق والاستثارة والتعاون.

هـ – بالنسبة إلى التنسيق:

يتضح لنا أن هناك ارتباطاً دالاً بين متطلبات التنسيق والاستثارة والتعاون؛ مما يعني أن مستوى توافر التنسيق لدى أعضاء المجلس الشعبي المحلي (المجال البشري للدراسة) يرتبط ويتأثر بمستوى توافر الاستثارة والتعاون.

و – بالنسبة إلى الاستثارة:

يتضح لنا أن هناك ارتباطاً دالاً بين متطلبي الاستثارة والتعاون؛ مما يعني أن مستوى توافر الاستثارة لدى أعضاء المجلس الشعبي المحلي (المجال البشري للدراسة) يرتبط ويتأثر بمستوى توافر التعاون.

جدول (4)
نسبة ومستوى توافر متطلبات المهام التفاعلية لدى مفردات عينة الدراسة

المهام التفاعلية	نسبة التوافر	مستوى التوافر
المشاركة	%74,62	متوسط
التفاعل	%85	مرتفع
الإقناع	%85	مرتفع
الاتصال	%80	مرتفع
التنسيق	%81	مرتفع
الاستثارة	%90	مرتفع
التعاون	%76	متوسط
الإجمالي	**%79**	**مرتفع**

يوضح جدول (4) نسبة ومستوى توافر متطلبات المهام التفاعلية لدى مفردات عينة الدراسة، وقد استخدم الباحث اختبار النسبة PERCENT في الحصول على النتائج التي عرضت في هذا الجدول، ومن ذلك يتضح:

أ – بالنسبة إلى متطلب المشاركة:

إن متطلب المشاركة متوافر لدى مفردات عينة الدراسة بمستوى متوسط، وتنسجم هذه النتائج التي توصل إليها مع العديد من نتائج الدراسات والبحوث السابقة وتوصياتها، ومنها دراسة Darwin (1984)، ودراسة نصر خليل (1990)، ودراسة السيد محمد محمد (1994)، ودراسة Mackay (1996)، ودراسة نصر عمران (1999)، ودراسة محمد حمزاوي (2000)، ودراسة منى عطية (2008).

ب – بالنسبة إلى متطلب التفاعل:

إن متطلب التفاعل متوافر لدى مفردات عينة الدراسة بمستوى مرتفع، وتتفق هذه النتائج مع العديد من نتائج الدراسات والبحوث السابقة، ومنها دراسة إبراهيم عصام الدين (1981)، ودراسة أحمد عيسى الجمل (1993)، ودراسة أحمد ناجي (2004)، ودراسة هبة عبد اللطيف (2006).

ج – بالنسبة إلى متطلب الاتصال:

إن متطلب الاتصال متوافر لدى مفردات عينة الدراسة بمستوى مرتفع، وتتفق هذه النتائج مع العديد من نتائج الدراسات والبحوث السابقة، ومنها دراسة طلعت السروجي ومحمد زكي (1991)، ودراسة أحمد عيسى الجمل (1993)، ودراسة نصر خليل عمران (1999)، ودراسة أحمد ناجي (2003)، ودراسة أحمد ناجي (2004)، ودراسة هبة عبد اللطيف (2006)، وأوضحت جميعها ضرورة الاهتمام بمهارة الاتصال لدى أعضاء المجالس الشعبية المحلية.

د – بالنسبة إلى متطلب التنسيق:

إن متطلب التنسيق متوافر لدى مفردات عينة الدراسة بمستوى مرتفع، وتنسجم هذه النتائج مع العديد من نتائج الدراسات والبحوث السابقة، ومنها دراسة رياض حمزاوي (1988)، ودراسة يوسف موسى يوسف (2002)، ودراسة أحمد ناجي (2004)، التي اعتمدت جميعها على الحقيقة المرتبطة بأهمية توافر مهارة التنسيق لدى أعضاء المجلس الشعبي المحلي سواء كان هذا التنسيق فيما بين الجهود الأهلية، أم بينها وبين الجهات الرسمية، أم بين الجهات الرسمية بعضها مع بعض، وكذلك مع القيادات الشعبية.

هـ – بالنسبة إلى متطلب الاستثارة:

إن متطلب الاستثارة متوافر لدى مفردات عينة الدراسة بمستوى مرتفع، وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة طلعت السروجي ومحمد زكي (1991)، ولكنها تتعارض مع دراسة نصر خليل (1990) من أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في وعي بعض القيادات الشعبية المحلية بحقيقة دورهم في تشجيع المواطنين واستثارتهم للمساهمة في مشروعات التنمية المحلية، وقد يرجع هذا التعارض إلى الاختلاف الواضح بين المجال البشري والمكاني للدراستين، علاوة على اختلاف الظروف السياسية والدورات التدريبية التي تنفذ لأعضاء المجالس الشعبية لتنمية قدراتهم ومهاراتهم، وكذلك ما يحدث داخل الأحزاب السياسية (ولاسيما الحزب الوطني) من حراك سياسي يجعل الالتحام بالجماهير هدفاً ووسيلة غاية في الأهمية.

و – بالنسبة إلى متطلب التعاون:

إن متطلب التعاون متوافر لدى مفردات عينة الدراسة بمستوى متوسط، وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة ماهر أبو المعاطي (1993)، ودراسة هبة عبداللطيف (2006)؛ حيث أوضحت تلك الدراسات أن هناك قصوراً واضحاً في التعاون بين القيادات المحلية والمواطنين والأجهزة الرسمية، ذلك القصور الذي يستدعي – بلا شك – التدخل التخطيطي للعمل على تجاوزه ومعالجة أسبابه، ومن ثم دعم التعاون وتحسينه.

ثامناً – خلاصة الدراسة وتوصياتها:

من خلال الجداول المعروضة، وفي ضوء الإطار النظري للدراسة يمكن أن نستخلص الحقائق التالية:

1 – أن عامل كل من النوع والسن والعضوية في الجمعيات الأهلية والحالة التعليمية وجهة العمل والانتماء الحزبي بالنسبة إلى عضو المجلس الشعبي المحلي لا يؤثر على مستوى توافر متطلبات المهام التفاعلية عند التخطيط في المجلس الشعبي المحلي.

2 – أن عامل كل من محل الإقامة ومستوى المجلس وعدد مرات العضوية

بالمجلس لها تأثير جزئي على بعض المهام التفاعلية عند التخطيط لدى أعضاء المجالس الشعبية المحلية.

3 – أن هناك متطلبات للمهام التفاعلية يرتبط بعضها ببعض مثل (التنسيق والتفاعل)، ومتطلبات أخرى لا يرتبط بعضها ببعض مثل (الإقناع والمشاركة).

4 – يتوافر لدى أعضاء المجالس الشعبية المحلية مستوى مرتفع من متطلبات المهام التفاعلية عند التخطيط في المجالس الشعبية المحلية لدى أعضائها، ومن تلك المتطلبات (التفاعل– الإقناع – الاتصال – التنسيق – الاستثارة).

5 – يتوافر لدى أعضاء المجالس الشعبية المحلية مستوى متوسط من متطلبات المهام التفاعلية عند التخطيط في المجالس الشعبية المحلية لدى أعضائها، ومن تلك المتطلبات (المشاركة – التعاون)؛ وقد يرجع ذلك لأن متطلبي التعاون والمشاركة يرتكزان على المهارات المشتركة لكل من أعضاء المجلس الشعبي المحلي والمواطنين؛ بمعنى أن المشاركة والتعاون يعتمدان على جهد ومهارات وسمات مبذولة من جانب المواطنين بجانب المطلوب من أعضاء المجلس الشعبي المحلي، وقد يكون ذلك السبب الأساسي في انخفاض مستوى توافر هذين المطلبين عن بقية المتطلبات الخاصة بالمهام التفاعلية.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج السابقة، وما استخلصه الباحث فإنه يوصي بما يأتي:

– تدعيم جوانب المشاركة من ناحية الأعضاء تجاه سعيهم الدائم نحو إشراك المواطنين في مراحل التخطيط وعملياته المختلفة، ويكون ذلك بعدة أساليب، من بينها:

– العمل على إشراك المواطنين في مناقشة بعض القضايا التي تهمهم.

– السماح لهم بإبداء الرأي في الموضوعات التي تخصهم.

– الاهتمام بجميع مقترحاتهم، وعدم التقليل من شأنها.

– تقسيم العمل داخل المجلس الشعبي المحلي إلى قطاعات صغيرة – ملزمة – لاشتراك المواطنين مع الأعضاء في مشروعات محددة.

– تدعيم التعاون بين أعضاء المجالس الشعبية المحلية والمواطنين من أجل إنشاء المشروعات التي تهم المجتمع المحلي وتنفيذها والانتهاء منها، ويمكن الاعتماد هنا على العديد من الأساليب مثل:

– إتاحة الفرص للمواطنين لبذل الجهد المادي والمعنوي في كل ما يخصهم.

– العمل على جذب المواطنين من خلال حثهم على متابعة المشروعات.

– تدعيم الجوانب الإيجابية لدى المواطنين؛ مما يكون له أثر إيجابي على مستوى تعاونهم.

– تأكيد أهمية جهد المواطنين في حل المشكلات وتنفيذ المشروعات.

– عقد الاجتماعات الدورية واللقاءات المستمرة بين الأعضاء والمواطنين.

المراجع:

إبراهيم عبد الرحمن رجب، محمد عبد الهادي، نبيل صادق (1996). **تنظيم المجتمع – أجهزة وتنظيمات**. كفر الشيخ: مطبعة هشام.

إبراهيم عصام الدين (1981). العوامل المؤثرة على العلاقة بين المجالس الشعبية التنفيذية في عمليات التخطيط لتنمية المجتمع المحلي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

أحمد زكي بدوي (1998). **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**. بيروت: مكتبة لبنان: 355.

أحمد عبد الفتاح ناجي (2004). محددات تفعيل المشاركة المجتمعية في المجالس الشعبية المحلية، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، العدد السابع عشر، الجزء الأول، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان: 104–106 بتصرف.

أحمد عبد الفتاح ناجي (2004). محددات تفعيل المشاركة المجتمعية في المجالس الشعبية المحلية، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، العدد السابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان: 104 – 106.

أحمد عيسى الجمل (1993). العوامل المؤثرة على عضو المجلس الشعبي المحلي عند المشاركة في اتخاذ القرار بالمجلس الشعبي المحلي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

إسماعيل مصطفى (2000). مقومات الإعداد العلمي والمهني للأخصائي الاجتماعي الذي يعمل مع المشكلات الأسرية، المؤتمر الحادي عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة– فرع الفيوم: 675.

السيد محمد محمد (1994). تقييم نقدي لدور التنظيمات الشعبية والتنفيذية في تنمية المجتمع الريفي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا.

رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة (1992). الإدارة المحلية وتنمية المجتمع، الدورة الثانية عشرة، المجلد 12: 324.

رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة(91/1992). الإدارة المحلية وتنمية المجتمع، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، الدورة الثانية عشرة.

رياض أمين حمزاوي (1992). **محاضرات في التخطيط للخدمة الاجتماعية**. القاهرة: دار الحكيم للطباعة والنشر: 25–27.

سامية محمد فهمي، عبد العزيز مختار، محروس خليفة (1985). **طريقة الخدمة الاجتماعية في التخطيط الاجتماعي**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث: 106–108.

سيد أبو بكر حسانين (1986). طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، ط4، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية: 368.

طلعت السروجي، محمد زكي (1991). ديناميات القوة بالمجالس الشعبية المحلية وأبعادها المجتمعية، المؤتمر العلمي الخامس، المجلد الأول، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

عادل محمد أنس (1994). معوقات أداء المنظم الاجتماعي لدوره بوحدات الإدارة المحلية، المؤتمر العلمي السابع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة– فرع الفيوم، المجلد الأول: 398.

عبد العزيز غنيم (2003). الوعي التخطيطي وعلاقته بتحديد أولويات الاحتياجات المجتمعية كمدخل للتنمية البشرية، المؤتمر العلمي الرابع عشر، المجلد الأول، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة– فرع الفيوم.

عبد العزيز مختار (1985). نحو مفهوم متطور للخدمة الاجتماعية، في **مجلة الخدمة الاجتماعية**، العدد (31)، القاهرة: الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين: 14.

عبد العزيز مختار (1991). **التخطيط لتنمية المجتمع**. القاهرة: دار الحكيم للطباعة والنشر.

علي الحبيبي (1979). **الإدارة العامة**. القاهرة: مكتبة عين شمس.

قانون رقم 43 لسنه 1979، جمهورية مصر العربية، الأمانة العامة للإدارة المحلية، قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية (1979). القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1979، مادة (12–39–40–41–47–48–57–66–67–68).

قانون نظام الحكم المحلي ولائحته التنفيذية رقم 43 لسنة 1979 (1985). الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة: 243.

كمال آغا (1979). العلاقة بين مراكز صنع القرار في التخطيط الإقليمي للتنمية الريفية بمحافظة الشرقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان: 48.

ماهر أبو المعاطي (1993). تقدير الاحتياجات المجتمعية والتخطيط لإشباعها، المؤتمر العلمي السابع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

ماهر أبو المعاطي (1999). **التخطيط الاجتماعي ونموذج السياسة الاجتماعية في المجتمع المصري.** ط4، الفيوم: مكتبة الصفوة.

محروس محمود خليفة (1989). **التخطيط والسياسة الاجتماعية.** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية: 122.

محروس محمود خليفة (1992). **ممارسة الخدمة الاجتماعية – دراسات في التغيير المخطط.** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

محمد حمزاوي (2000). إدارة تنمية المجتمعات المحلية المتخلفة من منظور التخطيط القومي والمحلي، المؤتمر العلمي الثالث عشر، المجلد الثاني، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

مديحة مصطفى، ماهر أبو المعاطي (1988). **التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية.** القاهرة: بل برنت للطباعة.

منى عطية خزام (2008). معوقات استخدام أسلوب التخطيط الموحد لاتخاذ قرارات تخطيطية على المستوى المحلي، المؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون، المجلد التاسع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

موسوعة الحكم المحلي (1977). **الأساسيات النظرية للحكم المحلي.** الجزء الأول، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة: دار النهضة العربية.

نصر خليل عمران (1990). العوامل المجتمعية المؤثرة في التخطيط المتكامل على المستويات المحلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

نصر خليل عمران (1999). الوعي التخطيطي للقيادات المحلية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني عشر، المجلد الثالث، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

هبة أحمد عبد اللطيف (2006). فعالية جودة أداء المرأة في المجالس الشعبية المحلية، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، العدد العشرون، الجزء الثالث: 1021–1036، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

يوسف موسى يوسف (2002). ممارسة تنظيم المجتمع للتغلب على معوقات مشاركة القيادات الشعبية في المجتمع الريفي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة – فرع الفيوم.

Darwin, C. (1984). Community participation and role in rural development, Japan, *Abstract of Journal Article,* Vol.28: 171-178.

Gilbert, N. & Specht, H. (1977). *Planning for social welfare*. New Jersey, Prentic Hall.Inc, Englewood Cliffs: 72-77.

Mackay, D. (1996). *Community development*. Bernard-Van leer Foundation, English.

Oxford Dictionary (1993). Clarendon Press: 732

Perelman, R. & Gurin, A. (1972). *Community organization and social planning*, N.Y.: John Wiley and Sons Inc.

Webster Dictionary (1991). New York: Lexicon Publications, Inc.: 1071.

قدم في: سبتمبر 2009

أجيز في: يناير 2010

ملاحق الدراسة

ملحق (1)

أداة الدراسة في صورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

النوع: ذكر ( ) **السن** : أقل من 40 عاماً ( )

أنثى ( ) من 41– 60 عاماً ( )

أكثر من 60 عاماً ( )

الحالة التعليمية : يقرأ ويكتب ( ) **جهة العمل**: حكومي ( )

مؤهل أقل من المتوسط ( ) قطاع خاص ( )

مؤهل متوسط ( ) أعمال حرة ( )

مؤهل عال ( ) بالمعاش ( )

مؤهل ما بعد الجامعي ( )

مستوى المجلس: القرية ( ) **عدد مرات العضوية بالمجلس** : أول مرة ( )

المركز ( ) ثاني مرة ( )

المدينة ( ) ثالث مرة ( )

أكثر من ذلك ( )

الانتماء الحزبي: حزب وطني ( ) **محل الإقامة** : قرية ( )

حزب معارض ( ) مدينة ( )

مستقل ( )

عضوية الجمعيات الأهلية: عضو ( ) غير عضو ( )

الصفة داخل المجلس :

عضو ( ) أمين سر لجنة ( ) وكيل لجنة ( )

رئيس لجنة ( ) وكيل المجلس ( ) رئيس المجلس ( )

م	العبارات	موافق	إلى حد ما	غير موافق
1	أنبه المواطنين على الظروف المحيطة بالمشكلة.			
2	أساعد المواطنين على إدراك المشكلات بكل أبعادها.			
3	المواطنون هم الأقدر على حل مشكلاتهم.			
4	تعبير المواطنين عن آرائهم غير ضروري.			
5	لدي القدرة الذاتية على استشعار مشكلات المواطنين.			
6	أحصل على البيانات الخاصة بالمشكلات من الجهات التنفيذية.			
7	أسعى إلى مساهمة المواطنين في تحديد الموارد المتاحة لحل المشكلة.			
8	مشاركة المواطنين في جمع المعلومات والبيانات عن المشكلات أمر ضروري.			
9	لا يهتم المواطنون بالمعلومات المرتبطة بالمشكلات التي تواجههم.			
10	لا يمكن مواجهة المشكلات دون إسهام المواطنين بكل المعلومات الممكنة.			
11	يجب أن يشارك المواطنون في تحديد الموارد وحصر الإمكانات المتاحة.			
12	المواطنون هم الأقدر على حصر موارد مجتمعهم.			
13	المواطنون ليس لديهم خبرات كافية لحصر الموارد والإمكانات.			
14	المواطنون هم موارد بشرية يمكن الاستفادة منهم.			
15	بحكم عضويتي في المجلس فأنا أعرف كل الإمكانات والموارد الموجودة به.			
16	المجلس هو المسؤول الوحيد عن تصميم المشروعات.			
17	اشتراك المواطنين في تصميم المشروعات يعوق تنفيذها.			

م	العبارات	موافق	إلى حد ما	غير موافق
18	يحتاج تصميم المشروعات إلى خبرات متخصصة.			
19	يجب الاستماع إلى آراء المواطنين عند تصميم المشروعات.			
20	لجان المجلس هي الأقدر على تصميم المشروعات للمواطنين.			
21	قد يفيد إسهام المواطنين في تحسين مستوى تنفيذ المشروعات.			
22	أعضاء المجلس هم المسؤولون عن متابعة تنفيذ المشروعات.			
23	يتدخل المواطنون كثيراً في تنفيذ المشروعات بأسلوب يعوقها.			
24	مرحلة التنفيذ تخص الجهة التنفيذية فقط.			
25	أعمل على الاستعانة بقدرات المواطنين ومهاراتهم عند تنفيذ المشروعات.			
26	يساهم المواطنون في تحديد الجوانب السلبية والإيجابية للمشروعات.			
27	يجب الاعتماد على رأي الخبراء فقط فيما نفذ من مشروعات.			
28	أعمل على إشراك المواطنين في تقويم المشروعات.			
29	أساعد المواطنين بكل المعلومات اللازمة لتقويم المشروعات.			
30	أعضاء المجلس هم الأقدر على تقويم المشروعات.			
31	أحرص على تعبير المواطنين عن آرائهم بكل حرية.			
32	أدعم اهتمام المواطنين والمسؤولين بآراء بعضهم ببعض.			
33	أعمل على تدعيم تفاعل المواطنين والمسؤولين وأعضاء المجلس من خلال اللقاءات المستمرة بينهم.			
34	أدعم العلاقات الجيدة بين المواطنين والمسؤولين وأعضاء المجلس.			
35	لا أترك فرصة لتفاعل المواطنين مع أعضاء المجلس والمسؤولين.			

م	العبارات	موافق	إلى حد ما	غير موافق
36	أعتمد في مناقشاتي على الحقائق والمعلومات الموثقة.			
37	أستطيع أن أؤثر في آراء زملائي.			
38	أتحاور مع الجهات التنفيذية بالمنطق والواقعية.			
39	عندما أناقش موضوعاً ما فإنني ألم بجميع جوانبه.			
40	ضغط العمل لا يعطي فرصة كافية لمناقشة الموضوعات بشكل مناسب.			
41	أحرص على عقد لقاءات دورية بين المواطنين والمسؤولين.			
42	أعمل على نقل مقترحات المواطنين إلى المسؤولين.			
43	أسارع بنشر القرارات الصادرة عن المسؤولين وتهم المواطنين.			
44	الاتصال الجيد بالمواطنين والمسؤولين يساعد على أداء المهام داخل المجلس.			
45	يعتبر المجلس سلطة رقابية على الجهات التنفيذية.			
46	أحاول منع التعارض بين جهود المواطنين والمسؤولين.			
47	أعمل على تنظيم جهود أعضاء المجلس في الأعمال التنفيذية.			
48	أسعى إلى حل مشكلات المواطنين عن طريق العديد من المؤسسات.			
49	أسعى لعقد اجتماعات دورية بين المواطنين وأعضاء المجلس والمسؤولين للتنسيق بينهم.			
50	أعرف كل المؤسسات التي تقدم خدمات في المجتمع المحلي.			
51	أوجه المواطنين إلى المشكلات التي قد لا يشعرون بها.			
52	أشرح للمواطنين المشكلات التي قد تواجههم.			
53	أحث المواطنين على المشاركة الفعالة في مواجهة مشكلاتهم.			

م	العبارات	موافق	إلى حد ما	غير موافق
54	أشجع المواطنين على بذل أقصى جهودهم لمواجهة المشكلات.			
55	أعمل على تجميع جهود المواطنين نحو مواجهة المشكلات.			
56	أدعم التعاون بين الجهود الأهلية والحكومية في كل المشروعات.			
57	نجاح التخطيط يرجع إلى مستوى التعاون بين المواطن والمسؤول وعضو المجلس.			
58	المسؤولون لا يهتمون بتعاون المواطنين في حل المشكلات.			
59	يتسم المواطنون بالسلبية عند حل المشكلات.			
60	أعمل على اشتراك المواطنين مع المسؤولين عند تنفيذ المشروعات.			

ملحق (2)
الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

م	الأسلوب الإحصائي	الجدول	البيان
1	فروق المتوسطات – T-TEST	1	بعض البيانات الأولية – مستوى توافر المتطلبات
2	تحليل التباين المتعدد – MANOVA	2	بعض البيانات الأولية – مستوى توافر المتطلبات
3	المصفوفة الارتباطية –MATREX	3	الارتباط بين المتطلبات بعضها ببعض
4	النسبة – PERCENT	4	المتطلبات التفاعلية

Requirements of Interactive Tasks, When Planning, among Members of Local People's Councils

Tareq Alfahl*

Management is a form of local democracy in societies, especially in those communities that try to rely on a system of decentralization of management. The current study aims at identifying the availability of some of the requirements associated with the tasks such as interactive participation, interaction, persuasion, communication, coordination, motivation, and cooperation. Such are the essential qualifications which members of local People's Councils are expected to possess, especially when these councils are seen to be the most effective means of achieving administrative decentralization. Council members would naturally greatly benefit from this study particularly if they themselves answer some of its questions.

The study has followed a set of methodological procedures to achieve its goal namely the descriptive approach as well as the social survey method, depending on data collection forms which were applied to the 3 levels of local people's councils in the province of Qalyoubia in April 2009.

The study has come to a number of conclusions related to the requirements of interactive tasks pointing out inter alia the importance for members of the local People's Councils to possess at least an average level of requirements needed for interactive tasks before embarking on planning in local people's councils. Such requirements will have to include good participation and Cooperation.

Keywords: Interactive tasks - Planning - Local people's councils.

* High Institute for Social work- Benha - Egypt.